

# الآثار الاجتماعية للفجوة الرقمية

د. حسن هاشم حمود



تشهد المجتمعات الإنسانية ثورة متسارعة في تطور اقتصاد المعرفة لاسيما في مجال وسائل الاتصال والتواصل والالكترونيات، وخلق هذا التنافس والتقدم في هذا المجال تفاوتاً على مستوى الدول والمجتمعات والافراد، فالدول المصنعة والمالكة لهذه التكنولوجيات تمتلك زمام المبادرة بالتحكم والمراقبة وتوجيهها بشكل يخدم مصالحها وتفرض شروطها لتصدير هذه التكنولوجيا، بالمقابل هناك دول مستوردة مستهلكة لهذه التقنية، ومن ثم هناك فجوة في قوة الملكية والسيطرة على هذه التقنية التي باتت اكثر المهن نموًا واسرعها تطورًا في اقتصاد المعرفة التي فرضت وجودها في تيسير الكثير من الاعمال وانجاز المهام بأسرع وقت واقل جهد وكلفة، وبات اقتصادها يعادل او يضاهي اقتصاديات دول باكملها.

ومن الجدير بالذكر ان هذا التباين في الانتاج والملكية والسيطرة لهذه الدول والشركات خلق ما يسمى بالفجوة الرقمية التي يقيسها الاتحاد الدولي للاتصالات من خلال المؤشر الرقمي القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) والذي يمثل أداة لمراقبة الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبين الدول داخل كل مجموعة ويتألف هذا المؤشر بشكله العام من ثلاثة مؤشرات فرعية هي (النفاد، والاستخدام، والمهارات) وتتوقف هذه الفجوة على فرص الوصول غير المتكافئة إلى هذه التكنولوجيا ومدى اكتساب الافراد المعرفة العلمية والمهارة الفنية في إدارتها وكثافة استخدامها من المشتركين في الهاتف المحمول والثابت، وحصّة المستخدم للانترنت وعدد اجهزة الحاسوب والاجهزة اللوحية الالكترونية.

ومن ثم ان التنافس في حيازة هذه التقنية ومجاراتة الدول في استخدامها اصبح واقعاً لا يمكن الاستغناء عنه وهذا يتوقف على طريقة استخدامها وتوظيفها في ادارة انشطة الحياة وتطورها، ودورها في دعم عجلة التقدم وتنمية المجتمعات، لانها باتت تمثل اداة تعزز ميكانزمات القوة بين الجهات المالكة لها ونظيرتها الفاقدة، فضلا عن ان الدول المالكة لهذه التكنولوجيا باتت تعيد انتاج وجودها وتفرض نفسها كقوة فاعلة ومهيمنة ومتحكمة بمصائر الآخرين الفاقدين لها.

لكننا في هذا المقال سنسلط الضوء على الاستخدام الخاطئ لهذه التكنولوجيا وتوظيفها لتحقيق الاغراض الشخصية السلبية وما تنتجه من ظواهر ومشكلات اجتماعية تنعكس اثارها سلباً على افراد المجتمع.

ففي مجتمعاتنا العربية ومجتمعنا العراقي على نحو الخصوص لازلنا نعاني من ارتفاع اعداد الامية الابجدية فضلاً عن العوامل والظروف الاجتماعية السلبية الضاغطة على الحياة الاجتماعية التي اسهمت بخلق فجوة معرفية بين جيلين، هما جيل الآباء وجيل الأبناء، فالكثير من الآباء في وقتنا الحالي ليس لديه المعلومات والمعرفة باجديات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، في حين نجد الكثير من الابناء يمتلك قدرات لا بأس بها في استعمال هذه التقنية والتعامل معها وادارتها بشكل يخدم مصالحه، لكن بعضهم وجد في التقنية وسيلة لصيد ضحاياه واستطاع ان يشيد علاقات افتراضية مع جماعات ومجتمعات افتراضية غير واضحة المعالم يتفقون معه في التوجه لتحقيق اهدافهم ومآربهم، وافرزت هذه العلاقات الكثير من المشكلات والانحرافات التي ارتكبت بسببها الكثير من الجرائم.

ولقد سجلت المحاكم العراقية (2452) شكوى امام محاكم التحقيق عن ارتكاب جريمة الابتزاز الالكتروني للمدة من 2022\1\2 ولغاية 2022\3\31 وهذه الزيادة الملفته للنظر في عدد هذه الجرائم تشير بوضوح إلى وجود خطر يهدد البنية المجتمعية تحت نوع جديد من الجرائم المستحدثة التي تهدد المنظومة القيمية للمجتمع بسبب الاستخدام السيء لتقنية المعلومات والاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي.

ويعبر احد علماء الاجتماع عن تمدد العولمة وسيطرتها من خلال تقنية المعلومات والاتصال بقوله "إن العلاقة الجدلية في ان وسائل التواصل الاجتماعي الالكتروني هي نتاج التفكك الاجتماعي وليس العكس فحسب، وليس العكس بالضرورة فالسلطة في الحداثة السائلة لا بد ان تتمتع بحرية التدفق والشبكات الاجتماعية الكثيفة المحكمة للروابط الاجتماعية ولاسيما القائمة على الارض وحدودها لا بد من التخلص منها ذلك لان هشاشة الروابط الاجتماعية هي التي تسمح لسلطة العولمة بالعمل والاجتياح الناعم احياناً والخشن احيانا اخرى"

استطاعت هذه التكنولوجيا أن تخلق فضاءات اجتماعية افتراضية هلامية تنساب اليها المعلومات والبيانات بسرعة عالية جداً ومن خلال ضغطة زر سواء كان إيجابيا او سلبيا لتسوق الى مستهلكيها من المجتمعات الافتراضية التي يحركها التفاعل الالكتروني القائم على ما ينشر من معلومات وبيانات، فهي عملية تسليح للكلام فكل ما يحدث على منصات التواصل من اعجاب أو تعليق أو مشاركة ومشاهدة سلعة وتدر اموال على اصحاب المحتوى بصرف النظر عما إذا كان هذا المحتوى من جنس المحتويات الهابطة أو تلك الخادشة للحياء او يستتبعه ابتزاز وتهديد للآخرين.

وبسبب هذه الفجوة الرقمية خلقت مساحة وحرية ساعدت وسهلت لبعض الأفراد ان يمارسوا ويرتكبوا جرائمهم بعيد عن الرقابة الاسرية والمجتمعية وحتى الامنية لما تتضمنه هذه الجرائم من تكنيك عالي ومهارة فنية في ارتكابها.

ففي عالم الجريمة اكدت الكثير من البحوث والدراسات على وجود علاقة بين الجهل والجريمة، لكن اليوم بفعل هذا التطور والتغيير المتسارع نجد ان هناك بعض الجرائم تتطلب مستوى معرفياً متقدماً ومهارة عالية في ارتكابها كالجرائم الالكترونية والابتزاز الالكتروني واخذت هذه الجرائم بالتنوع والازدياد لاتساع الفجوة الرقمية التي بسببها اتاحت لمن يملكون هذه القدرات ان يستعلوا فاقدتها واتخذت انواعاً متعددة للجريمة منها الارهاب السيبراني لما تقوم هذه الجماعات المالكة للمهارات والقدرات في ادارة الانترنت لاجبار الحكومات وترهيب الناس واجبارهم على تنفيذ طلباتهم وكذلك جرائم التزوير الإلكتروني واختراق المواقع الإلكترونية والسيطرة على الشباب من خلال التعرض غير اللائق والسب والشتم والقذف والتلاعب بالبيانات ومبيعات المواد غير القانونية والجرائم المالية والتهريب الإلكتروني والوصول إلى مواقع الويب والصفحات الخاصة بالآخرين وابتزازهم والتشهير والتلاعب بهم، فضلاً عن ذلك فان تطور تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية وتكاملها جعل المجتمعات تعتمد اعتماداً كبيراً على هذه الخدمات في ادارة شؤونها، مما أسهم ذلك في ارتفاع نسب جرائم النصب والاحتيال الالكترونية ومن اهم الخدمات المالية الالكترونية والمصرفية التي يستهدفها المجرمون بطاقات الائتمان وبطاقات الدفع، وغيرها من وسائل القرصنة والهكر.

لاسيما وان الجرائم الالكترونية تمتلك خصائص تميزها عن الجرائم التقليدية ومنها ليس لها أية حدود جغرافية لذلك يمكن ارتكابها في اي بلد، فضلاً عن ان مرتكبي الجرائم الإلكترونية لا يتركون اثراً مادياً في مسرح الجريمة لأنهم يتعاملون مع ممتلكات رقمية وبيانات ومعلومات خاصة بالضحية، وان بيئة الجريمة الرقمية تمثل بيئة افتراضية، وكذلك لا تترتب عليها وصمة اجتماعية كما في بعض الجرائم الأخرى. لذا لا بد من ايجاد آليات علمية واثقافية للتقليل من الفجوة الرقمية بين الأبناء وأولياء أمورهم، وكذلك آلية قانونية تحد من انتشار هذه الجرائم والانحرافات والعمل على تثقيف أفراد المجتمع في كيفية التعامل مع عمليات الابتزاز الإلكتروني وغيرها من الجرائم الإلكترونية الأخرى بشكل يحد من انتشار هذه الجرائم وتوسعها.